

الجنـدر " النوع الاجتماعي "



إعداد : محمد رشدى عبد الباسط
مدير وحدة الدعم الفنى – إدارة سمالوط التعليمية

Mroshdy72@yahoo.com

الجنـدر

- مفهوم الجنـدر
- إشكاليات تثيرها قضية النوع في مصر
- قانون العمل الجديد والتمييز ضد المرأة
- نشر ثقافة النوع الاجتماعي
- جهود مناهضة للتمييز ضد المرأة
- الواقع المعاصر لموضوع الجنـدر في مصر
- التمييز ضد المرأة
- التمييز ضد الطفلة المصرية
- دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الجنـدر
- مراعاة قيم المجتمع المصري وعاداته

١- مفهوم الجنـدر :

التعريف المصطلحي للجنـدر

يقصد بالجنـدر النوع أو الجنس البشري وهو يعبر عن الرجل والمرأة ورغم ما يثيره هذا المصطلح من جدل بعدما تم استخدامه في المواثيق والاتفاقيات الدولية إذ أن البعض يذهب إلى أن المقصود بالجنـدر هو تحرير المرأة أو إلغاء التمييز ضد المرأة ويرى البعض الآخر أن المقصود بالجنـدر أو النوع الاجتماعي هو تبادل الأدوار الوظيفية داخل المجتمع لكل من الرجل والمرأة على حده وأن تكون الأولوية لمن له الكفاءة في أداء هذه الأدوار (1) ويرجع مصطلح الـ Gender في اللغة الإنجليزية إلى شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى أي مجرد الشعور بالذكورة أو الأنوثة بعيدا عن الأدوار المنوطة بكل منها على حده وذلك وفقا لما ورد في الموسوعة البريطانية . (٢) وقد ظهر استخدام مصطلح الجنـدر في المواثيق الدولية اعتبارا من مؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٤ ولم يصل المعنى المقصود منه إلى كثير من الدول التي لم تفهم جيدا ماذا يقصد مصطلح الجنـدر (٣) وفي مؤتمر بكين للسكان الذي عقد عام ١٩٩٥ تم التركيز بشكل مكثف على استخدام مصطلح الجنـدر باعتباره أساس الدعوة إلى إلغاء كافة الفوارق التي من شأنها أن تنتقض من حقوق المرأة أو التي تعطي الرجل حقوقا أكثر من المرأة وركز المؤتمر على أن طرح فكرة المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الحقوق وممارسته الأدوار الوظيفية داخل المجتمع إنما يتبلور من خلال استخدام مصطلح الجنـدر (٤) وفي مؤتمر روما الخاص بإنشاء المحكمة الدولية عام ١٩٩٨ تم التأكيد على أن **كل تفرقة أو عقاب على أساس الجنـدر تشكل جريمة ضد الإنسانية** وهو ما يبرز المعنى المقصود دوليا من مصطلح الجنـدر ويحسم كثرة الجدل الدائر بشأن الهدف من وراء إطلاقه واستخدامه في المواثيق والاتفاقيات الدولية محددًا ذلك بالمساواة بين الرجل والمرأة وكفالة عدم التمييز ضد المرأة وخلال العقدين الماضيين أصبح مصطلح الجنـدر جزءا لا يتجزأ من خطاب التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة لاسيما في بلدان العالم الثالث بهدف العمل على تفعيل دور الفئات المهمشة مثل الفقراء والنساء في لعب دور هام في مجتمعات الدول النامية (٥) كما اعتمد الخطاب العالمي المستخدم في المؤتمرات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات على مصطلح الجنـدر للتعبير عن كل ما من شأنه تعزيز دور المرأة في المشاركة في التنمية وتفعيل دورها في المطالبة بحقوقها وكذلك القيام بدور هام وحيوي في تنمية المجتمع الذي تعيش فيه على أن مفهوم النوع أو الجنـدر يستخدم عادة في العلوم الاجتماعية للتعبير عن الجنس بمعنى الذكر والأنثى أو ما يعرف بالجنس وذلك في إطار العلاقة بين الجنسين التي هي نابعة من ثقافات وعادات تتوارث داخل المجتمع (6) . . ودراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في مجتمع ما تحددتها ويحكمها عوامل مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ودينية وفي ضوء هذه العوامل تتحدد الأدوار المنوطة بكل من الرجل والمرأة داخل المجتمع .

ويرتكز مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي على عوامل رئيسية منها :

- معرفة وتحليل العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة .
- تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة والسعي لإيجاد طرق لمعالجة هذا الاختلال .
- تطوير العلاقة بين الرجل والمرأة بحيث يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين من ناحية وبين أفراد المجتمع من ناحية أخرى .

وغالبا ما ترتبط هذه الأدوار التي يباط بالرجل والمرأة القيام بها داخل المجتمع بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في هذا المجتمع والتي من شأنها تحديد مدى إجابة كل من الجنسين في القيام بدوره، ومن ثم يمكن القول أن مصطلح الجندر رغم الجدل المثار حوله إلا أنه يهدف إلى شيء واحد هو تعميق الشعور لدى شعوب العالم بضرورة إلغاء التمييز ضد المرأة وكفالة إعطاءها كافة الحقوق داخل المجتمع الذي تعيش فيه شأنها في ذلك شأن الرجل سواء بسواء .

٢- الواقع المعاصر لمفهوم الجندر في مصر :

بدأ استمرار مصطلح الجندر في مصر اعتبارا من مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ **مؤتمر الصحة والسكان** حيث اهتمت جميع القطاعات المعنية بالتنمية في مصر بهذا المفهوم الذي تم تعريبه من وثيقة مؤتمر السكان **ب النوع الاجتماعي** لدراسة العلاقة المتبادلة بين الرجل والمرأة في المجتمع .

ويرتكز مفهوم النوع الاجتماعي في مصر على ثلاثة عوامل رئيسية هي :

- معرفة طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة وتحليلها .
- تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة .
- العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات .

ومن هذا المنطلق تعالت الأصوات التي تنادي بإعطاء المرأة المزيد من الحقوق في كافة مجالات الحياة في مصر . وخلال السنوات العشر الأخيرة تزايد استخدام مصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي في جميع القطاعات لاسيما في الجامعات ووسائل الإعلام وأصبح مفهوم النوع الاجتماعي ذا دلالة واضحة على المطالبة بإلغاء التمييز ضد المرأة في مصر وإعطائها كافة الحقوق التي كفلها لها الدستور في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (٨) ومن هذا المنطلق ظهر الحديث عن تبادل الأدوار بالنسبة للمرأة والرجل داخل المجتمع المصري وفقا للكفاءة في إنجاز الأعمال والأدوار المنوط بكل من الرجل والمرأة القيام بها بغض النظر عن الجنس أي لا يؤخذ في الحسبان كون هذا الدور يخص الرجل أكثر أو المرأة فالعبرة هنا بمن يؤدي هذه الأعمال بكفاءة عالية وذلك في كافة القطاعات وبناء على هذا أصبحت المرأة في مصر قاضية ممثلة في تهاني الجبالي التي تم تعيينها كأول قاضية يعرفها التاريخ المصري المعاصر . (٩) وظهر الحديث عن تولي المرأة منصب **المحافظ** وتم تعيين المرأة في منصب عميد كلية وعين عدد من النساء في مجلس الشعب والشورى بالإضافة إلى وجود وزيرتين في آخر وزارتين متتاليتين **وزارة عاطف، ووزارة أحمد نظيف** كما تم إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ في شهر فبراير بقرار جمهوري وهو أول مؤسسة سياسية في مصر تركز على تمكين المرأة وتحتم بكل ما يمس حياة المرأة وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية ويركز المجلس على تنفيذ البرامج الرامية إلى تخفيف حدة الفقر بين النساء اللاتي يعولن أسر وخاصة في المناطق الريفية والعشوائية . ومن مظاهر انتشار مفهوم النوع الاجتماعي حصول المرأة في مصر على العديد من الحقوق والمميزات خلال السنوات الخمس الأخيرة منها حق الخلع والتنوعية بأضرار ختان الإناث وقانون منح الجنسية لأبناء المرأة المصرية من أجنبي وكذلك إلغاء القوانين التي تمنع النساء من الحصول على جوازات سفر أو السفر خارج البلاد بدون إذن أبائهن أو أزواجهن عام ٢٠٠٠ . ولعل إلغاء القانون الذي كان يقضي الخاطف من عقوبة الخطف والاعتصاب في حال تزوج الأنثى الضحية وذلك عام ١٩٩٨ أحد الدلائل الهامة على الاهتمام المتزايد بإعطاء المرأة في مصر حقوقها كاملة تماما مثل الرجل وأيضا إصدار أحكام واجبة النفاذ في شأن النفقة ورؤية الأطفال للمطلقات وتوج ذلك مؤخرا بإنشاء محاكم خاصة للأسرة . (١٠) ويشار أيضا إلى التقدم الملحوظ والمتساعد في محو أمية الفتيات ويتعلم المتسربات من التعليم وكذلك إنشاء مدارس الفصل الواحد وهي كلها دلائل على تزايد الاهتمام بالمرأة في مصر على كافة الشرائح العمرية المختلفة وفي كافة مجالات الحياة في مصر . وبناء على ما تقدم فإذا واقع الممارسة لمفهوم الجندر في مصر يظهر جليا أنه يحقق نسبة معقولة وإن كانت غير كافية ما تنادي به كافة الاتفاقيات والمواثيق

الدولية من ضرورة إلغاء التمييز ضد المرأة ومنحها كامل حقوقها التي نص عليها الدستور المصري . وتعد مشكلة عدم المساواة في الحقوق مع الرجل أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة المصرية مثل عدم المساواة في الأجر في القطاع الخاص وأيضاً تخطي البعض في الترقيات للمناصب الأعلى بغض النظر عن الكفاءة، وكذلك مازالت هناك مشكلات وتحديات مثل تلك المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتمييز النوعي لا يزال فاعلاً في مختلف مؤسسات المجتمع وأيضاً استمرار العلاقات التسلسلية الأبوية في كثير من الشرائح الاجتماعية وبخاصة الشرائح الأقل خطأ في الريف والعشوائيات التي تتسم بفقر الخدمات الاجتماعية التي لا تمكن المرأة من الملائمة بين أدوارها التقليدية وأدوارها الحديثة (11) وفيما يتعلق بالناحية السياسية ورغم تدني نسبة مشاركة النساء في المجالس المختلفة النيابية والمحلية فإن المشاركات في هذه المجالس يعتبرن فاعلات على الرغم من فلة عددهن وقد أثبتن فاعلية في أنشطة هذه المجالس ولجانها المختلفة وشغل بعضهن مواقع قيادية فيها وتميزن عن الرجال في بعض الأحيان، وفي المقابل وعلى صعيد التنظيمات السياسية الحزبية يلاحظ من خلال الدراسات والمتابعات عزوف النساء في مصر عن العمل الحزبي بصورة عامة وأيضاً هناك عزوف عن المشاركة في العمل النقابي وتشير كافة الإحصاءات إلى ضعف المشاركة النسائية في المنظمات الأهلية غير الحكومية . أما فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في مصر فقد حققت فيها المرأة بالفعل مكاسب عديدة من خلال بعض سيدات الأعمال اللاتي تمكن من إنشاء مشروعات اقتصادية كبيرة نجحت وحققت طفرة اقتصادية إلا أنه لازالت هناك بعض التحديات التي تواجه المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي منها قضايا مرتبطة بالسياسات الحكومية والإنفاق الحكومي وقضايا أخرى مرتبطة بالإصلاح الاقتصادي والخصخصة وانعكاسها على المشاركة الاقتصادية للمرأة . أما الواقع التعليمي للمرأة المصرية رغم أن هناك تقدماً ملحوظاً في المجال التعليمي للمرأة إلا أن هناك تحديات ومشاكل كثيرة تؤثر على النظام التعليمي للمرأة ومن أهم القضايا والمشاكل التي لا تزال تواجه المشاركة التعليمية للمرأة المصرية وجودة فحوه توعية في الأمية والاستيعاب والاستمرار في التعليم وكذلك ظاهرة التسرب من التعليم وأيضاً غياب التنسيق بين نتائج العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل والعناية بتعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية الفقيرة . (١٢) وعلاوة على ذلك فإن طرق التدريس والكتب الدراسية والمناهج مازالت متحيزة للذكور ومن ثم فإنها تعيد النظرة التقليدية للإناث ويضاف إلى ذلك القصور التعليمي فيما يتعلق بمعالجة قضايا المرأة وأوضاعها القانونية والتشريعية . صورة المرأة المصرية في الإعلام وفيما يتعلق بصورة المرأة المصرية في الإعلام المصري فإن واقع هذه الصورة يؤكد أن وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها تلعب دوراً فعالاً في نشر وترويج الصورة الذهنية الخاصة بالمرأة ووفقاً للدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإن المعالجة الإعلامية تركز على قضايا لا تمثل أولوية للمرأة المصرية في كثير من الأحيان وتفضل خصوصية قضايا المرأة المصرية في ضوء الأوضاع الفكرية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع المصري . (١٣) فقد أشارت الدراسات إلى أن الإعلام يتهم بجوانب لا تمثل أهمية للمرأة مثل المشاركة السياسية في حين تفضل قضايا ذات أهمية وطيدة للمرأة مثل الفقر والأمية والبطالة التي تكون أشد وطأة على المرأة المصرية في ظل الأوضاع الاجتماعية السائدة والتي تكشف عن ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في بعض المجتمعات الريفية واليدوية والعشوائيات . ويضاف إلى ما تقدم أن بعض الدراسات أكدت أن الإعلام ساهم في طرح صورة سلبية للمرأة المصرية العاملة باعتبارها غير قادرة على العمل وتشكل عبئاً على العلاقات الاجتماعية من منطلق عجز المرأة عن الموازنة بين متطلبات الخروج للعمل وبين احتياجات الأسرة . وتشير الدراسات إلى أن الملامح العامة للصورة التي تقدم بها المرأة المصرية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع فإن الصورة النمطية التي تقدمها وسائل الإعلام عن المرأة هي انعكاس لمؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة داخل المجتمع مثل تفضيل الذكور على الإناث وحرمان المرأة من حقها في اختيار الزوج وحق الرجل في طلاق زوجته وفي تعدد الزوجات وتقييد حق المرأة في بعض شرائح المجتمع المصري في التعليم وممارسة الحياة السياسية، فضلاً عن غياب الحماية القانونية والتشريعية الممنوحة للرجل بما يؤصل التمييز الواضح ضد المرأة (14) وفي ضوء العرض المتقدم لواقع الجندر في مصر يمكن القول أنه رغم أن المجتمع المصري اعترف ببعض حقوق المرأة في عدد من المجالات وساهمت الدولة في إعطائها هذه الحقوق إلا أنه ما زال هناك فجوة على كافة المجالات فيما يتعلق بحصول المرأة على كامل حقوقها وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة داخل المجتمع المصري وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود من كافة تيارات المجتمع المصري بما يكفل مناهضة التمييز ضد المرأة بدءاً من طفولتها ووضعها في التعليم ومروراً بحقها كزوجة وعاملة انتهاءً بحقوقها السياسية ومشاركتها في المجالس النيابية والتشريعية والمحلية .

٣- إشكاليات تثيرها قضية النوع الاجتماعي :

بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التعامل مع قضية النوع في مصر عقب انتهاء مؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٤ والاعتراف بالتقصير تجاه المرأة لحساب الرجل والبدء في محاولة إعطاء المرأة المصرية حقوقها الناقصة لاستكمال ما يعرف بإلغاء التمييز ضد المرأة إلا أن قضية النوع في مصر تثير عدة إشكاليات ترجع في كثير من الأحيان إلى ما توارثت من عادات وتقاليد درج الشعب المصري على تناقلها من جيل إلى جيل لاسيما وأن الريف في مصر ما زال يشكل سكانه نحو ٥٦ % من جملة السكان والنسبة الباقية منحدرة من أصول ريفية أيضاً (15) علاوة على انتشار الأمية بين سكان الريف ونظرة الريف إلى المرأة التي لا تعدو أن تكون ربة منزل وأماً للأولاد يقتصر دورها داخل المنزل

وأيضاً النظر للفتاة الصغيرة على أن غاية ما يمكن أن تصل إليه هو أن تحظى بقدر ما من التعليم ثم سرعان ما تترك الدراسة وتتزوج لتجلس بالمنزل لرعاية الزوج والأولاد . وقد نتج عن هذه التقاليد المتوازن إشكاليات عديدة يمكن سردها في الآتي :-

- انتشار الأمية بين الفتيات في الريف المصري .
- تفضيل الولد " الذكر " على البنت " الأنثى " في المجتمعات الريفية.
- الإصرار على ختان الإناث .
- العنف ضد الزوجات .
- التمييز ضد المرأة .

ويمكن تناول كل إشكالية بشيء من التفصيل كما يلي :

انتشار الأمية بين الفتيات في الريف المصري

ساهمت النظرة الدونية في المجتمع الريفي في مصر وكذلك في المجتمعات العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية التي تبلغ في بعض الأحيان ٣٨٠٠٠ نسمة / كيلومتر ساهمت في انتشار الأمية بشكل كبير بين الفتيات في هذه المناطق حيث تبلغ وفقاً لإحصاء نسبة ٥٣ % من جملة الإناث ساكنات هذه المناطق ١٦ ويرجع ذلك لأمر عديدة منها :-

- رغبة المزارعين ساكني المناطق الريفية في إبعاد الفتيات عن التعليم من منطلق أن البنت ستتزوج وتذهب لزوجها ولن يعود على أسرته نفع .
- نظرة المجتمعات الريفية إلى الفتاة على أن دورها يقتصر على تربية الأولاد والبقاء داخل المنزل
- زيادة عدد أفراد الأسرة داخل الريف ومن ثم يحدث تفضيل للولد الذكر على البنت في الالتحاق بالمدارس لعدم قدرة الأسرة على تعليم الأولاد والبنات معا لقلّة موارد الأسرة المالية .
- في المناطق العشوائية يؤدي غياب خدمات التعليم وضيق موارد الأسرة إلى إجهاد الآباء عن تعليم الفتاة والاكتفاء بتعليم الولد .
- غياب دور الأسرة في المتابعة فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي للأولاد بسبب قلة الموارد المالية إضافة إلى كون معظم الأمهات غير متعلمات في المناطق الريفية والعشوائيات ومن ثم لا يتمكن من متابعة الأولاد والبنات على حد سواء في التحصيل الدراسي ومن ثم يكون ذلك أحد أسباب التسرب من التعليم والانضمام لقوافل الأمية .

ورغم الزيادة الكبيرة في عدد المدارس في مصر حيث تم إنشاء ١٢٣٥٦ خلال العشرين سنة الأخيرة فقط إلا أن مشكلة الأمية لدى الفتيات في مصر لازالت تقف حائلاً دون حصول المرأة على كامل حقوقها إذا أنه كيف بمن لا تعرف القراءة والكتابة أن تعلم ما لها من حقوق ؟ (١٧)

ومن ثم فإن هناك أدوار كثيرة مطلوب التركيز عليها في إطار تعليم الفتيات لاسيما في المناطق الريفية والعشوائية وفي مقدمتها دعم الأسر مادياً للتشجيع على تعليم الفتيات والحد من مخاطر انتشار الأمية على المجتمع المصري بأسره . إن يتعلم الفتيات وما يترتب عليه من توسيع الأفق للمرأة ودخول المرأة في الحيز الاقتصادي للأسرة مما تحققه من أصل في ظل المتغيرات الاقتصادية المتراجعة والأزمات الاقتصادية المتصاعدة وزيادة الأسعار وغلاء المعيشة كذلك زيادة الأعباء الأسرية نتيجة لزيادة عدد أفرادها كل هذه العوامل تؤثر في تحديد أدوار النساء والرجال كضرورة مساهمة الزوجين في رفع دخل الأسرة وتلبية احتياجاتها المتزايدة ومن ثم تظهر أهمية الحاجة إلى محو أمية الفتيات اللاتي لم يتمكن من إتمام التعليم أو اللاتي لم يلتحق أصلاً بالمدارس والعمل على إكسابهن مهارات فنية ومهنية بحيث يمكن لهن دخول سوق العمل ومساعدة الرجل في الأعباء الحياتية (18) .

ويعد تعليم الفتيات هو النصر الحاكم في تقسيم العمل بين النساء والرجال في أي من المجتمعات وفي حالة المجتمع المصري فإن مشكلة الأمية تعد أكبر العوائق وأكثرها شيوعاً فيما يتعلق بالتحاق النساء بالأعمال المختلفة ومن ثم يقتصر دور المرأة داخل المجتمع المصري على الأعمال التقليدية للمرأة مثل الأعمال المنزلية والأعمال الزراعية علاوة على بعض الأعمال الأخرى التي تناسب على طبيعة المرأة الأمية في مجالات البيع والشراء والمشاركة في بعض الصناعات اليدوية التي لا تتطلب الإلمام بالقراءة والكتابة ومن ثم نجد أن مشكلة الأمية في مصر تحد من ممارسة المرأة أدواراً فاعلة في سوق العمل للشريحة الأكبر من سكان الريف والعشوائيات.

ويصبح العبء ثقيلًا إذا ما كانت المرأة أمية لا تعرف القراءة والكتابة ثم يحدث أن تصبح أرملة أو تطلق من زوجها حيث تضطر هذه المرأة إلى الخروج لسوق العمل مجبرة تحت وطأة الحاجة لاسيما إذا كان لديها أطفالاً صغاراً لا عائل لهم غيرها، ومن هنا تبرز أهمية خوض معركة محو الأمية ووقف انضمام المزيد من

الفتيات لبحر الأمية المنتشر في مصر وتفعيل دور المؤسسات التعليمية المصرية للعناية بتعليم الفتيات المصريات حتى يكملن التعليم وتكون فرص العمل بالنسبة لهن أوفر حظا في مجالات هامة من المهن والوظائف العليا داخل المجتمع المصري .

وتشير الدراسات إلى أن رؤية المجتمع المصري لقضية عمل المرأة وخروجها هي رؤية قاصرة ولا يعترف بها المجتمع إلا في حالات الضرورة الاستثنائية كالحاجة الاقتصادية تماما مثل الاعتراف بضرورة تعليم الفتيات ولكن فقط لتربية الأولاد ولزوم البيت . (١٩) لذلك كان تغيير هذه النظرة الضيقة لعمل المرأة وتعليمها يحتاج إلى جهد مضاعف بهدف توضيح الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة وبيان تبادل هذه الأدوار داخل المجتمع المصري إذا ما اقتضت ظروف ذلك دونما أي حرج انطلاقا من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز ضد المرأة أو تفضيل الرجل على المرأة .

إن نجاح مشروع المدارس " **مدارس الفصل الواحد** " في مجتمعات الريف المصري والذي تدعمه منظمة اليونيسيف لاسيما في المناطق الريفية في صعيد مصر رغم العوائق كانت عديدة وواضحة من ظروف اجتماعية وتنموية إضافة إلى مشاكل الموروث الثقافي والموقف المتجمد من تعليم البنات، يؤكد إمكانية القضاء على مشكلة الأمية في مصر فقد أثبتت التجارب أنه يمكن عبر تشكيل لجان من أهالي القرى لإدارة المدارس والمشاركة في جذب الفتيات لها وأن يتم تصميم الأيام الدراسية وفقا للاحتياجات المحلية الفردية فلا تتعارض أوقات الدراسة مع الأعمال التي يقوم بها الأولاد والبنات في الريف المصري من المساعدة في الأعمال المنزلية والزراعية (20) .

ويمكن أن يضطلع المثقفون المصريون بدور فاعل في هذا الإطار من خلال إعادة كتابة القصص والروايات واستخدام الخطاب الثقافي الشعبي وفق أدوات تحليل جنسدي جديدة تؤصل مفهوم المساواة والمشاركة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري وصولا لإلغاء التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتعليم ومساواة البنت بالولد في التعليم ومحو الأمية .

إشكالية تفضيل الولد على البنت

تنتشر هذه الظاهرة في الريف المصري بشكل يعمق مدى التوارث المعرفي والثقافي الخاص بالنظرة للمرأة في المجتمع المصري حيث أنه في الريف المصري ينظر إلى الولد على أنه الساعد الأيمن لوالده وهو الذي يجب أن توجه إليه الرعاية الكاملة ومن ثم فإن عادات وتقاليد الريف درجت على أن تحظى الطفل " **الولد** " بكامل حقوقه منذ الصغر في حين لا تحظى الطفلة " **الأنثى** " بالقدر الكافي من الحقوق إذا ما قورنت بالولد .

وتشير الدراسات الاجتماعية التي أجريت في هذا الإطار إلى أن تفضيل الولد على البنت داخل الأسرة يترتب أثرا نفسيا سيئا لدى الأنثى لاسيما في السن الصغيرة وتسبب لها إيلاما فتنمو غير سوية (٢١) وبالرغم من أن الإسلام نهى عن تفضيل أحد الأبناء عن باقي الأبناء سواء كانوا ذكورا أو إناثا إلى أن عادات وتقاليد الريف المصري والمناطق العشوائية مازالت عمليا تمارس ضغوطا حقيقية للترقية بين الأولاد والبنات باعتبار أن الولد هو الذي يحقق لأبويه إعمار المنزل بالزواج والإنجاب والمساعدة في المعيشة في حين ينظر إلى الفتاة على أنها تعيش بشكل مؤقت في بيت أبيها ثم تنتقل إلى بيت زوجها وفي هذا السياق توجه الأسر الريفية وفي المناطق العشوائية جل اهتمامها بالذكر دون الأنثى حتى في نوع الطعام المقدم للولد وكذلك الملابس.

وتعد ظاهرة تشغيل الفتيات الصغيرات إحدى مظاهر التمييز والتفضيل بين الولد والبنت حيث تلجأ بعض الأسر تتجه للفقر وتدهور أحوالها الاقتصادية إلى تشغيل بعض أولادها الصغار لسد احتياجات هذه الأسر المادية وفي هذا الإطار ينصرف ذهن ولي أمر الأسرة إلى تشغيل فتيات الأسرة الصغيرات في مهن وحرف مختلفة في المصانع والمزارع أو حتى كخدم في البيوت في حين تحافظ الأسرة على الولد واستمراره في التعليم وتوفير الإمكانيات اللازمة له حتى ولو على حساب أخته الصغيرة.

وتقدر عمالة الأطفال في مصر بنحو ٢ مليون طفل ٧٥ % فهم يعملون في الزراعة ونصفهم تقريبا من الإناث ولا تقع هذه الشرعية تحت حماية القانون وهو انتقاص أيضا من حقوق الفتاة حتى في ظروف العمل المبكر الخارج عن إرادتها (22) . ويذهب بعض المحللين إلى أن التمييز ضد الفتاة أو تفضيل الولد على البنت يبدأ قبل الولادة أثناء الاستعداد للمولود الذي تختلف مفرداته بالنسبة للولد عنه بالنسبة للبنت فإذا علم أفراد الأسرة بأن المولود المنتظر ولدا فإن ذلك يلقي فرحة عندهم وتقدير مختلف تماما عما يحدث عند علمهم بالبنت إذ في بعض الأحيان تحزن الأسر إذا ما علمت أن المولود القادم أنثى وهو ما يتناقض مع تعاليم الدين الإسلامي وكذلك المسيحي إذا أن الأديان جميعا لا تفرق بين الولد والبنت (٢٣) وبعد الولادة يبدأ الأهل بالتعامل بشكل مختلف مع كل منهما على حدة وتشكل خبرات حياتية مختلفة تجعل الاستجابات هي الأخرى مختلفة فالبنت تتعامل معها الأسرة من منطلق تقليدي تلعب بالعروسة وأدوات المطبخ في إشارة إلى دورها المنتظر حال أن تصبح فتاة

في حين يسخر للولد مختلف الألعاب التي تحتاج إلى الذكاء والمهارة والفك والتركيب ثم بعد ذلك تأتي المدرسة لترسيخ قيمة التفوق الذكوري .

وتخضع الفتاة في المجتمع المصري منذ طفولتها لتربية صارمة تتطلب منها الطباع اللينة والتفوق في الكلام وانخفاض الصوت عند الضحك في حين يترك للفتى حرة الكلام والتصرف ويتدرب الصبي ليكون شجاعاً قويا لا يبكي في حين توجه البنت لتكون سلبية ضعيفة، ويحاول الأهل استشارة الصبي بهدف تعويد على العدوانية والشجاعة ويسخرون منه إذا بكى أو خاف ويتسامحون معه إذا تسلق الأشجار والجدران وفي المقابل يرفضون أن تكون البنت كثيرة الحركة ومتمتعة بالحيوية والاستقلالية ويؤنبونها على كثير من التصرفات التي يتسامحون فيها مع الصبي ويحاولون تعديل سلوكها ويشجعونها لكي تكون هادئة ومطبعة . (٢٤) .

وعلاوة على ذلك يفرض الفتاة داخل المجتمع المصري طابع من السرية والتكتم باعتبار أنها الستر الذي لا بد له من غطاء وينظر البعض إلى تدليل الفتاة على أنه خطأ ويتم تدريب البنت على خدمة الذكور داخل الأسرة بما فيهم أختها الأصغر منها سنا ويكون ذلك مقدمة لتدريبها على دور الزوجة المطيعة.

وقد يتعدى تدريب الفتاة ذلك الدور المتمثل في خدمة الذكور داخل الأسرة إلى إجبارها على ترك اللعب والدراسة فبعض الأحيان للتفرغ لمساعدة الأم في الأعمال المنزلية في حين يحصل الولد على وقت أكبر للتركيز واللعب والانطلاق خارج المنزل .

ومن أبرز مظاهر العنف ضد الطفلة الأنثى التمييز في التغذية والعناية الصحية فبالرغم من الجهد الملموس للحكومة المصرية في رعاية الطفل الصحية سواء في توفير التطعيمات والأمصال أو في توفير محاليل الجفاف والأدوية وتعميم التأمين الصحي إلا أنه مازال هناك اجتماعي داخل المجتمع المصري يتمثل في سوء تغذية الفتيات وإهمال الرعاية الصحية لهن بالمقارنة للولد فالكثير من الأمهات يحرصن على إرضاع الصبيان لفترة أطول من تلك التي تخصص للبنات وفي معظم الأحيان تحرص الأسرة على تقديم غذاء أفضل للولد عنه للبنات، وتتلطف بعض الأسر على الذهاب للطبيب بالولد أسرع من البنت ويؤكد ذلك ما أشارت إليه تقارير نشرت مؤخرا من أن نسبة البنات اللواتي يعانين من الأنيميا تزيد بنسبة ٢.٣% عن البنين كما وجد أن نسبة ٢٥% من الفتيات في سن المراهقة يعانين من نقص نسبة الحديد (٢٥) .

وفي دراسة عن إحدى القرى المصرية أظهرت الدراسة أن الأب داخل الأسرة يحصل على ٣٢.٩% من إجمالي عنصر الحديد في غذاء الأسرة بينما لا تحصل الأم سوى على ٢٩.١% من هذا العنصر في حين تشير دراسات أخرى إلى أن معدل انتشار الأنيميا بلغ ٢٢.١% بين الحوامل، ٢٥.٣% بين النساء المرضعات . (٢٦) .

يضاف إلي ما تقدم التمييز في فرض التعليم بين الولد والبنت فتعليم الولد واجب في عرف الأسر المصرية أما تعليم البنت فهو عند البعض غير ضروري لاسيما في بعض المجتمعات العشوائية والريفية داخل المجتمع المصري التي ترى أن تعليم الطفل الولد لا يفسده في حين ينظرون إلى تعليم الفتاة على أنه مفسدة لها وتعليم الولد مباح وضروري حتى في المدارس البعيدة عن القرية أما تعليم البنت فيجب أن يكون بجوار المنزل وهو ما يتسبب في كثير من الأحيان في إجبار البنت على ترك الدراسة والانخراط في الأمية وقد يلتمس للولد التعثر في الدراسة في حين لا يلتمس للبنت أي رسوب أو تعثر في الدراسة ويكون ذلك سببا في تركها للدراسة .

الإصرار على ختان الإناث

تثير عملية ختان الإناث ومدى شرعية سواء من الناحية الدينية أو القانونية جدلا واسعا في المجتمع المصري فبالرغم من أن النصوص الدينية لا تحرم ختان الإناث ولا تجرمه وإنما الأمر متروك لكل فتاة أو لكل مجتمع وفقا لما يقرره حاجته الاجتماعية إلا أن المجتمع المصري ولاسيما في الريف توارث ساكنوه ممارسته هذه العادة للفتيات منذ صغرهن وهي لا تمثل بالنسبة لهم في الريف أي حرج أو خوف من ممارستها . ووفقا لإحصاء منظمة الصحة العالمية فقد تعرضت ٩٧% من النساء المتزوجات في مصر تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ إلى ٤٩ عاما لإجراء عملية الختان . (٢٧) .

ووفقا لدراسة أجراها مركز قضايا المرأة المصرية على عينه من السيدات في إحدى المناطق العشوائية في بولاق الدكرور بالجيزة أكدت الدراسة أن صاحب القرار الرئيسي في عملية ختان الإناث كالاتي:

الأم الجدة الأب ٦٠% ١١% ٢٩%

ونلاحظ من خلال النسب المذكورة أن أصحاب القرار الأساسي في ختان الإناث هم الإناث أنفسهم أما أم أو جدة بنسبة ٨٩ % من الحالات .

وفي دراسة شملت ١٣٠ أسرة من إحدى المناطق العشوائية للتعرف على آراءهم في موضوع ختان الإناث جاءت نتيجة الدراسة كالتالي :

مؤيد للختان معارض للختان لم يحدد رأي 5 % 32 % 63

وتظهر هذه النتيجة مدى الجهد المطلوب بذلك لإقناع ٦٣ % من حجم العينة التي شملتها الدراسة لإقناعهم بالعدول عن تأييد ختان الإناث وتمثل المرحلة العمرية من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات أعلى نسبة يتم إجراء الختان لها في هذه المرحلة العمرية (٢٨) وبناء على ما تقدم فإن إشكالية ختان الإناث إحدى أهم مشاكل النوع الاجتماعي والجنس التي مازال المجتمع المصري يعاني منها ويقع الدور الأكبر لحل هذه المفصلة على الإناث أنفسهم سواء كانت أم أو جدة للحد من هذه الظاهرة وفق ما تقدم .

ورغم أن مصر أطلقت برنامجا طموحا عام ٢٠٠٣ لمحاربة ختان الإناث المحظور رسميا منذ عام ١٩٩٧ إلا أن هذه القضية ما زالت تعتبر من المحرمات التي تحس الغالبية العظمى من المصريين من حيث تمارس عادة ختان البنات لدى المسلمين والمسيحيين رغم أن النصوص الدينية في كلا الديانين لا تتحدث عنه ورغم قرار وزارة الصحة المصرية الذي يحظر ختان البنات في المستشفيات الحكومية اعتبارا من ١٩٩٧ ورغم ما أعلنته نقابة الأطباء المصرية من رفضها لممارسة ختان الإناث وتعتبر الطبيب الذي يمارس هذا العمل يخالف لائحة آداب المهنة لأنه اعتداء على الصحة الجسدية والنفسية للإناث وهي ممارسة قهريّة (٢٩) .

وقد لجأت الحكومة المصرية للحد من هذه الظاهرة المنتشرة في الريف والمدن على حد سواء إلى التعاون مع المنظمات والجمعيات الأهلية لمناهضة ختان الإناث لاسيما في صعيد مصر والتي تمارس فيها هذه العادة بنسب أكبر مقارنة بمحافظات مصر الأخرى ووفقا لأخر الدراسات التي أجريت في هذا الشأن فإن ٩٧ % من السيدات و ٨٠ % من الفتيات في مصر يتعرضن للختان وتعزى الدراسات كبر هذه النسبة مقارنة بالدول العربية الأخرى إلى ثقافة المجتمع الذي تعتبر هذه العادة ضرورة للحفاظ على الفتاة وضمان عفتها وطهارتها وتحجيم الرغبة الجنسية لديها .

وفي دراسة ميدانية (30) على عينة من ٨٠٠ طفلة مصرية يترددن على العيادة الخارجية لطب عين شمس أظهرت الدراسة أن ٨١ % من هؤلاء الأطفال محتونات ومعظمهن من الأسر الفقيرة حيث تبلغ نسبتهم ٨٨ % من عينة الدراسة أما في الأسر المتوسطة ٧١ % وفي الأسر الغنية ١٥ % وهو ما يوضح أن ممارسة هذه العادة مرتبطة بالمستوى الاقتصادي إلى جانب مستوى التعليم بين الأبوين إذا أن أمية الأب والأم ترفع نسبة الختان إلى ٩٦ % من الأسر وتتضاءل هذه النسبة عند الحاصلين على تعليم أساسي لنصبح ٨٠ % وتصل إلى ١٠ % عند أصحاب التعليم العالي ومن ثم فإن التعليم والثقافة لها دور مهم في صنع ممارسة هذه العادة إلى جانب مشكلة الفقر .

وتختلف مبررات إجراء عملية ختان الإناث من شريحة مجتمعية لأخرى وأيضا من ثقافة لأخرى داخل المجتمع المصري فقد أكدت دراسة أجرتها وزارة الصحة على مدى عامين شملت محافظات مصر كلها أن نسبة ممارسة الختان في الريف ٩٩.٥ % وفي المدن ٩٤ % وأن ما يقرب من ٨٢ % من النساء مازلن لن يؤيدن ختان الإناث منهن ٩١ % في الريف مقابل ٧٠ % في الحضر وقد تفاوتت الأسباب التي ذكرها أفراد العينة التي شملتها الدراسة لإجراء هذه العادة ففي حين أكد ١٤.٦ % منهم أنهم يمارسون هذه العادة لأنها عادة حسنة رأى ٣٠.٨ % منهم أن ذلك وطلب ديني وأكد ٣٦.١ % منهم أنها تمارسونها مع بناتهم لأنها نظافة وأكد ٣.٨ % من أفراد العينة أنها متعة للرجل ورأى ٩.١ % منهم أنها تحافظ على البكارة وذهب ٥.٦ % من ألفية إلى أنها تحمي من الزنا (٣١) . والمدعش أن ممارسة هذه العادة تكون بدافع من النساء أنفسهن نتيجة لغياب الوعي بمخاطر وأضرار ممارسة هذه العادة . وللقضاء على هذه الظاهرة أو لحد منها هناك عدة توصيات كالتالي :

- توعية الأب والأم معا بمخاطر وأضرار ممارسة الختان على الفتاة من كافة النواحي النفسية والصحية والجسدية.
- مطالبة رجال الدين بتوضيح رأي الدين الإسلامي والمسيحي الصريح والواضح في هذا الموضوع بشكل مؤثر من خلال الخطب والاحتفالات العامة .
- توعية الفتيات الصغيرات بحقوقهن وحقهن في اختيار الامتناع عن هذه العادة من خلال المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المبكرة .
- التركيز من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة على التوعية بمسألة الختان وما لها من آثار سلبية على الفتاة .
- تشديد متابعة العيادات الخاصة للأطباء لتضييق مسألة إجراء هذه العادة من خلال الأطباء والتحذير من ممارستها عند الحكيمات والدايات وأن ذلك يعرض الطفلة للخطر .

العنف ضد الزوجات

تشكل ظاهرة العنف ضد الزوجات إحدى إشكاليات النوع الاجتماعي في مصر حيث يتخذ العنف ضد المرأة في محيط الأسرة اتصالات مختلفة بدءاً من العدوان الجسدي مثل الصفع والطم والركل والضرب وانتهاءً بالأذى النفسي مثل التخويف والتحقير والإذلال وغير ذلك ووفقاً لإحصاء لمنظمة العفو الدولية فإن ٢٥% من النساء في مصر تعرضن للضرب من أزواجهن في مرحلة ما من زواجهن (٢٢) وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٤٧% من النساء اللواتي تعرضن للأذى الجسدي في مصر لم يخبرن أحداً بذلك خوفاً من ممارسة الأزواج مزيد من البطش عليهن (٢٣) وبمصر جزء كبير من العنف ضد المرأة مرور الكرام دون الإبلاغ عنه ويرجع ذلك للعوامل كثيرة منها خوف النساء من الإبلاغ عن العنف ضدها هروباً من المزيد من العنف إضافة إلى افتقار الوسائل الاقتصادية والقلق على الأطفال . وتضطلع عدة جمعيات أهلية متخصصة في شؤون المرأة وحقوقها بتشكيل شبكة مناهضة للعنف ضد المرأة بهدف الحد من هذه الظاهرة في مصر من خلال توعية جماعات المجتمع المختلفة بخطورة المشكلة وأثرها على المرأة والمجتمع والعمل على تمكين المرأة من مقاومة أساليب العنف التي تمارس عليها من خلال التوعية بالقوانين وحقوقها كإنسان داخل المجتمع وتوسيع هذه الجهات إلى تخفيض حالات العنف ضد المرأة.

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أن المرأة التي تقع ضحية للعنف تصبح فاقدة للثقة بنفسها كما لا تشعر بالأمن والأمان وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الأطفال من الإصابة بالاكتئاب والعزلة وفقدان الصلة بالأسرة (٢٤) وعلى الرجل أن يعلم أن العنف جريمة نكراء ويحاسب عليها القانون المصري الآن مع تصاعد نبرة المطالبة بحقوق المرأة التي هي نصف المجتمع وتربي النصف الآخر ومن ثم يجب إعادة النظر في استخدام الضعف كوسيلة لتأديب المرأة أو عقابها . ويتطلب القضاء على مشكلة العنف ضد الزوجات جهد متضافر من كافة الجهات وخاصة الأعلام ولاسيما الدراما التلفزيونية التي هي المؤثر الأول في المجتمع المصري خاصة المجتمعات الريفية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة وبعد قانون الخلع أحد وسائل الحد من العنف ضد الزوجات إذ يمكن الزوجة من إتمام الطلاق بمفردها عن طريق المحكمة إذا ثبت أنها وضعت تحت ضرر من قبل الزوج وخاصة استخدام العنف ضدها (٢٥) وقد فرضت مشكلة العنف ضد الزوجات نفسها بشكل لافت في مصر في ظل ما تواجهه المرأة من تمييز خصوصاً من المشرع الخبائي والتمادي في إغفال حقوق المرأة من الكوارث التي تهدد أمن المجتمع في ضوء المتغيرات الحديثة للسياسات الجنائية ومعطيات الخصوصية القومية الثقافية للمجتمع المصري . وفي دراسة حديثة أجريت على عينات من واقع بلاغات الشرطة وملفات القضايا ومقابلات مفتوحة مع بعض المحكوم عليهم أظهرت الدراسة (٣٦) أن العنف الأسري هو الأكثر شيوعاً ضد المرأة وأن الزوج هو الأكثر ممارسة لهذا العنف بنسبة تصل إلى نحو ٧١% يليه عنف الأب تجاه ابنته بنحو ٤٢% ثم عنف الأخ تجاه أخته بنسبة ٣٧% .

وتشير الدراسة إلى أن حزب الزوجات في مصر يمثل أعلى نسبة للعنف الواقع على المرأة كزوجة وتأتي الزوجة الحامل في مقدمة اللواتي يتعرضن للضرب بواقع ٢٥% . ويعد الاعتصاب أحد أبرز صور العنف ضد المرأة الآن لأن الجاني هو الأب وزوج الأخت وزوج الأم والعلم والخال في كثير من الأحيان وتبلغ نسبة في البيئات الاجتماعية الأقل مثل العشوائيات والمناطق المزدهمة بالسكان نحو ٢٢% ويعتبر القتل ثالث الجرائم المأسوية التي ترتكب ضد المرأة المصرية في محيط العائلة إذ تبلغ نسبة ٢١.٥% وتبلغ نسبة الضرب المؤدي إلى الموت نسبة ١٥.٧% .

وتشير الدراسات الاجتماعية التي أجريت على موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع المصري إلى أن عدد من العوامل تعزز ظاهرة العنف هذه أهمها :-

- الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بآليات تقسيم الثروة.
- العوامل المرضية كالأمراض النفسية والعقلية .
- تناول الكحوليات والمخدرات وتوافر الأسلحة النارية .
- العوامل الثقافية المرتبطة بالتعليم ووسائل الإعلام .

وتمثل جرائم الشرف إحدى صور العنف ضد المرأة داخل المجتمع المصري والتي تحدث لأسباب عديدة منها الشك في السلوك أو اكتشاف الخيانة أو زواج الأم عرفياً بعيداً عن أولادها من مطلقها أو أرملةا وتظهر إحدى الدراسات أن ٧٩% من جرائم الشرف في مصر السبب الأساسي وراءها هو الشك في السلوك و ٩% يحدث بسبب اكتشاف خيانة الزوجة أو اعترافها لزوجها بذلك كما أن نسبة ٦% من هذه الجرائم تحدث بسبب الرغبة في منع إظهار العلاقة مع العشيقة سواء كانت عشيقة الجاني أو عشيقة أحد أقارب الجاني . (٢٧) وتقف ظاهرة العنف ضد الزوجات وضربهن كأحد أطراف مشكلة الطلاق بين الزوجات في مصر والتي باتت مشكلة تؤرق المجتمع المصري وتهدد استقراره فوفقاً لإحصائية صدرت عام ٢٠٠٣ كشفت أن حالات الطلاق بلغت عام ٢٠٠٢ حوالي ٧٠ ألف حالة وهي نسبة كبيرة وأشارت الدراسة (٢٨) إلى أن زوجة من بين كل ثلاث زوجات تتعرض للضرب على يد زوجها

وأن ١٨ % من الزوجات يخشين من الموت على يد أزواجهن وأكدت الدراسة أن نسبة ضرب الأزواج للزوجات ترتفع بنسبة ٥٠ % في الطبقة الأمية وتنخفض إلى ١٥ % بين الأزواج الحاصلين على مؤهل متوسط كما تشير الدراسة إلى أن الزوجات اللاتي تعرضن للعنف والضرب من أزواجهن هن ٦٠ % من الزوجات الأميات بين ثلاث زوجات تتعرض للضرب أثناء الحمل .

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن ظاهرة العنف ضد المرأة وضرب الزوجات تعود في كثير من الأحيان لجهل الزوج وأميته وجهله بقواعد الدين الإسلامي أو المسيحي حيث أوصى الإسلام بالنساء خيرا وكذلك أوصت المسيحية بها خيرا ومن ثم فإن الجنوح إلى العنف من جانب الرجل تجاه المرأة في مصر يعود لقلّة معرفته بالدين وغياب الوازع الديني عنده ولذلك فإن جزء كبير من القضاء على هذه الظاهرة يكون باستنهاض الوازع الديني لدى الرجال وتذكيرهم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم **انقوا له في النساء فإنهن عندكم عوان** . الحديث.

وأيضاً للقضاء على العنف ضد المرأة وضرب الزوجات فإن هناك حاجة ماسة لتثقيف المرأة المصرية وتبصيرها بما لها من حقوق وما عليها من واجبات وتستوي في ذلك من كانت متعلمة - أو غير متعلمة لاسيما في مجال محو الأمية القانونية إذ أن الدراسات تشير إلى أن النساء على اختلاف مستوياتهن التعليمية في مصر باستثناء خريجات كليات الحقوق لا يعرفن من حقوقهن القانونية إلا أقل القليل حيث أن التعليم في مصر لا يقدم أي قدر من المواد التي تتناول حقوق المرأة والأوضاع القانونية الخاصة بالأسرة ما عدا في كلية الحقوق . (39) .

كما أن هناك دور مهم يقع على عاتق العلماء والمفكرين ورجال الدين فيما يتعلق بمحاصرة ظاهرة العنف ضد المرأة عن طريق الإسهام في إعادة تأهيل الذاكرة الاجتماعية للشعب المصري والتواصل بين الأفراد والجماعات بهدف إعطاء الديمقراطية مضمونا إيجابيا يعكس في مناقشة المرأة وسماع رأيها وعدم الحجر عليها وكذلك تسهم المنظمات الأهلية غير الحكومية في هذا الإطار بجهود هامة من خلال التعريف بحقوق المرأة وحث المجتمع على الاعتراف بهذه الحقوق ومحاصرة ظاهرة العنف هذه (٤٠) . وأيضا يجب عقد برامج وورش عمل للعاملين في وسائل الإعلام والإسهام بشكل فاعل في تعريف الرجل للمرأة عليه من حقوق في مقابل ما له من واجبات .

٤ - التمييز ضد المرأة :

يشمل التمييز ضد المرأة كل تفرقة أو اختلاف في المعاملة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس "الجندر" بهدف الانتقاص من حقوق المرأة لصالح الرجل أو التأثير على تمتع المرأة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأية حقوق أخرى .

وقد صدقت مصر على اتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " عام ١٩٨١ ورغم أن تحقق بعض التقدم في مجال تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة إلا أنه مازال هناك بعض أشكال التمييز لم يتم القضاء عليها بعد ومنها :-

- التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بجنسية أطفالها وقد بدأت خطوات لإنهاء ذلك .
- انخفاض عدد النساء في كثير من مجالات اتخاذ القرار ومنها البرلمان .
- استمرار ارتفاع الأمة في حقوق النساء والفتيات ٥٨ % نسبة الأمية بينهن .
- عدم توافر معلومات عن اشتراك المرأة في أسواق العمل وشروط عملها .
- تفاوت الأجور بين الرجل والمرأة بشكل واضح .

وتشكل مظاهر التمييز هذه وغيرها انتكاسا لمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وفي مباشرة كل ما يتعلق بحياتها داخل المجتمع من نواحي سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ويعيق نحو وتقدم المجتمع كله . وبالرغم من قلة المعلومات وغياب الإحصاءات التي تتعلق بالتمييز ضد المرأة في مصر إلا أن هناك اتفاقا بين المهتمين بشئون المرأة والباحثين في مجالات حقوق المرأة أن هناك تمييزا ما زال موجودا داخل المجتمع المصري بين الرجل والمرأة بالرغم من الجهود المبذولة لتقليل نطاق هذا التمييز وهناك جملة من الإجراءات اتخذتها الحكومة المصرية خلال العقد الأخير من القرن الماضي والثلاث سنوات الأولى من القرن الحالي كلها تهدف إلى إلغاء التمييز ضد المرأة ومنها :

- إنشاء المجلس القومي للمرأة وإصدار قانون الخلع .
- الإنخفاض في معدلات الأمية بين النساء وتقليل معدل تسرب الفتيات من التعليم .
- تعيين المرأة في منصب قاضي ودراسة تعيينها في منصب محافظ .

- تعيين المرأة في منصب عميد كلية ويوجد بمصر الآن من خمسة عمداء من السيدات .
- إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي تنص على إعفاء الجاني من العقاب في حالة زواجه ممن اختطفها أو اغتصبها .

وفي هذا الإطار تتبنى الدولة سلسلة من الندوات وحملات التوعية لضمان التفسير السليم للمفاهيم الدينية وتوضيح أن الشريعة الإسلامية تنص على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتبحث الرجل على احترام الكرامة الإنسانية للمرأة ومازالت هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات مثل : -

- اتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة .
- إقرار حماية قانونية ضد التمييز عن طريق القضاء والمجلس القومي للمرأة .
- إلغاء باقي القوانين والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .
- القضاء على الأدوار النمطية للجنسين وفتح المجال أمام المرأة للاضطلاع بدور أكبر في التنمية .
- القضاء على استغلال المرأة ومكافحة محاولات البعض استغلال الجوانب المادية للمرأة داخل المجتمع المصري وجرها إلى طريق الانحراف والفساد لتوفير احتياجاتها المالية .
- الاستمرار في منح أولاد المصرية المتزوجة من أجنبي الجنسية المصرية أسوة بأولاد المصري المتزوج من أجنبية .
- المساواة في العمل وفي الحقوق المتعلقة بالعمل والقضاء على التفرقة المالية لبعض مجالات العمل .
- توفير الأمن الجسدي للمرأة والتصدي لعنف الأزواج .

٥ - قانون العمل الجديد والتمييز ضد المرأة :

وتؤكد الدراسات التي تعني بوضعية المرأة في مصر أن المرأة المصرية لازالت تعاني الكثير من أوجه التمييز المختلفة وتعدد مظاهر التمييز ضد المرأة في العديد من المجالات المختلفة مثل حق المرأة في إدارة الشئون العامة للمجتمع الذي تعيش فيه أو حق المرأة في الترشيح للمجالس الشعبية والمحلية، الخ .

وترجع مشكلة التمييز ضد المرأة في الأساس إلى عوامل عديدة منها :

- التنشئة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المتوارث والذي درج على ممارسة التمييز ضد المرأة مثل صغرها .
- غياب القوانين التي تساوي بين المرأة والرجل لاسيما في مجالات العمل والاتباع وخاصة قوانين القطاع الخاص التي تختلف من قوانين العاملين بالحكومة.
- النظرة التقليدية التي ينظر من خلالها لدور المرأة كمرية للأولاد وإغفال قدرتها على الإنتاج والمشاركة في التنمية .

ورغم تعالي صيحات المساواة بين الرجل والمرأة ومناهضة التمييز ضد المرأة في مصر إلا أن قانون العمل الموحد رقم ١٢ سنة ٢٠٠٣ والذي يتناول تنظيم أوضاع العمالة في مصر والذي يرتبط أيضا بتشغيل النساء المصريات لدى القطاع الخاص نجد أن **هذا القانون أغفل حقوق كانت مقررة من قبل للمرأة المصرية منها :**

- انتقضت المادة ٩١ من القانون الجديد حق العاملة التي أفضت نسبة أشهر في المنشأة التي تعمل بها في إجازة وضع فقد جعل القانون الجديد المدة ١٢ شهرا .
- إعادة (٩٥) من القانون الجديد نصت على أن يجب على صاحب العمل في حالة تشغيل خمس عاملات فأكثر أن يعلق نسخة من نظام العمل في مقر المنشأة بعد أن كان في القانون القديم عاملة واحدة (42) .
- إعادة ٩٧ من القانون الجديد حق المرأة العاملة في النص الخاص باستثناء العاملات في الفلاحة البحثية من أحكام هذا القانون حيث حرم النساء العاملات في الفلاحة البحثية من شمولهم بمظلة القانون الجديد . وعلاوة على ما تقدم فإن هناك تمييز واضح في الأجور والمرتبات بين الرجال والنساء العاملين في مجالات الإنتاج في القطاع الخاص لاسيما البنات صغير السن حيث يتم تشغيلهن بأجور زهيدة في المصانع والمحلات التجارية ولساعات أطول مما ينص عليها القانون وذلك تحت وطأة الحاجة الاقتصادية لهؤلاء البنات الصغيرات .

٦ - التمييز ضد الطفلة المصرية :

يبدأ التمييز ضد المرأة المصرية مبكراً حيث يجري التمييز ضدها منذ أن تكون طفلة صغيرة فبدلاً من أن يستقبلها المجتمع بالترحاب على أنها عنصر فاعل في الحياة شأنها شأن الولد الآن نظرة المجتمع للبتت مازالت على أنها عبئاً ثقيلاً على الأسرة حيث ما زال الآباء والأمهات يحرصون على أن يكون الاهتمام الأكبر للأبناء الذكور عنه للإناث بفعل ثقافات تقليدية متوازنة في المجتمع المصري وتشعر الطفلة الأنثى بهذا التمييز واضحاً عندما ترى أمها تفرق بينها وبين أخيها الأصغر منها في الطعام واللبس والمصروف وحتى في التدليل والمداعبة حيث يلتقي الولد الذكر من الأب والأم كل رعاية في حين تقل هذه الرعاية بالقدر نفسه إذا ما كانت أنثى . **ومن هنا** جاء قرار المجلس القومي للطفولة والأمومة بإعلان عام ٢٠٠٣ عاماً للطفلة المصرية ودعوته إلى تبني هذه القضية في جميع البرامج خاصة في وسائل الإعلام وأن يكون هناك تناول إيجابي لهذه القضية يبرز الإسهام الجيد للطفلة المصرية ويعاونها في الإحساس بذاتها وأهمية تنمية قدراتها بالتعليم الجيد (43) . وفي ضوء ذلك كانت مصر ضمن الدول التي اعتنقت مبادرة تعليم الفتيات التي تم الإعلان عنها أثناء المؤتمر الدولي للتعليم عام ٢٠٠٠ في دكار وقطعت مصر شوطاً ملحوظاً في هذا المجال وما زال يحتاج الكثير من الجهد والعمل لجني ثمار هذه المبادرة التي تهدف إلى التخلص من الفجوة النوعية بحلول عام ٢٠٠٥ والوصول إلى المساواة التامة بين الجنسين وإلحاق جميع الفتيات المصريات بنظام تعليمي متميز وراقي النوعية بانتهاء عام ٢٠١٥ . ولعل الضروري في المرحلة القادمة أن تتبنى الأجهزة الإعلامية قضايا الطفل من منظور المساواة بين الذكر والأنثى في مضمون الرسالة الإعلامية وترسيخ مبدأ المساواة في كافة العلاقات الأسرية .

٧ - نشر ثقافة النوع الاجتماعي :

تتطلب نشر ثقافة " الجندر " أو النوع الاجتماعي في مصر أموراً عدة يأتي في مقدمتها ضرورة تحديد المقصود بالجندر داخل المجتمع المصري بدقة وبشكل واضح لا ليس فيه لضمان إمكانية إقناع الآخرين به وبأهدافه وإظهار أن المقصود منه ليس إطلاق يد المرأة في مواجهة الرجل وإنما إعطاء المرأة حقوقها كاملة تماماً مثل الرجل وتبادل الأدوار الوظيفية للرجل والمرأة في قطاعات العمل المختلفة داخل المجتمع المصري وفقاً للكفاءة والإجادة . فالعلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع الإسلامي ودخل الأسرة تقوم على أساس التكامل بين أدوارهما وهو ما يسمى بالتكامل الوظيفي ومن أهداف ذلك حدوث السكن والمودة بين الرجل والمرأة . وتحرم الشريعة الإسلامية التمييز ضد المرأة الذي يخل بحقوقها أو يهدس حياتها أو ينتقض من كرامتها . وفي إطار محاولة نشر ثقافة النوع الاجتماعي في المجتمع المصري بشكل يكفل إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة

فإن هناك مجموعة خطوات وإجراءات يجب على المجتمع إتباعها ومتابعة تنفيذها ومنها :

- ضرورة أن يفهم أفراد المجتمع المصري بوضوح المقصود من مصطلح الجندر كما أسلفنا وأنه ليس اعتداء على حقوق الرجل ولا انتقاصاً من أنوثة المرأة.
- إعادة النظر في استراتيجيات التعليم ومناهجه لاسيما التعليم الموجه للمرأة ومكافحة انتشار الأمية بين النساء والفتيات .
- على قادة الرأي أن يوضحوا لعموم الناس أن الإسلام كفل مساواة الرجل والمرأة في كافة الحقوق والتكليفات .
- توضيح الأدوار المنوطة للمرأة داخل المجتمع والتي من شأنها القيام بدور الشريك الأساسي إلى جانب الرجل في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم اقتصار دورها على تربية الأولاد ورعاية الزوج .
- مسؤولية المجتمع المباشرة في إيجاد حلول عملية لمشكلة الفقر الذي يعد سبباً رئيسياً في معاناة العديد من النساء لاسيما الأراامل والمعيلات والمطلقات اللاتي لا يجدن من يكلفهن أو يعولهن .

جهود المنظمات الأهلية في نشر ثقافة الجندر

تضطلع المنظمات الأهلية بدور هام ورئيسي في نشر ثقافة الجندر لاسيما تلك الجمعيات والمنظمات المهتمة بشؤون المرأة والمرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة ومن ذلك ما قررته ٣٠ منظمة نسائية مصرية من تأسيس " اتحاد نسائي " يهدف إلى حماية المرأة والدفاع عن حقوقها ومن ثم يمكن أن يضطلع مثل هذا الاتحاد بدور هام وكبير في التعريف بثقافة النوع الاجتماعي أو الجندر.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورها في نشر ثقافة النوع الاجتماعي في مصر من خلال :

- عقدت ندوات ولقاءات وحملات توعية هدفها تعريف أفراد المجتمع لاسيما أعضاء هذه المنظمات بماهية الجندر وماذا يقصد به وأهدافه .
- إصدار دوريات ونشرات ومطبوعات عن موضوع الجندر تبين كل ما يتعلق بهذا الموضوع وبيان أنه لا يتعارض مع القيم والعادات والتقاليد الموجودة بالمجتمع المصري .
- العمل بشكل موحد لإعادة النظر في التشريعات التي تخص المرأة في جميع المجالات والعمل على ممارسة دور التثقيف والتدريب لمجموعة من القيادات الطيبة من الرجال والنساء لشرح مفهوم الجندر والتوعية به .
- استثمار المهرجانات والاحتفاليات العامة في شرح وتوضيح أهداف المنظمات النسائية فيما يتعلق بموضوع الجندر وتقريب وجهات النظر حول هذا المفهوم .

٨ - دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الجندر :

يقع علي وسائل الإعلام العبء الأكبر في نشر ثقافة الجندر داخل المجتمع المصري إذ أن وسائل الإعلام أهل وسائل الاتصال وتعريف الجمهور بالحقائق والمعلومات وتوضيح المفاهيم من خلال نشر الرسائل عبر كافة الوسائل التي يمكن توفيرها لتحقيق هدف الانتشار والتوسع في نشر ثقافة الجندر إنطلاقاً من المفهوم الذي أسلفناه والذي لا يبرر وقوع أية انتهاكات على المرأة وعدم حدوث أي تقليص الأدوار التي يقوم بها الرجل داخل أسرته أو داخل مجتمعه . وفي هذا الإطار تشير الدراسات الحديثة التي تناولت دور الإعلام في نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي تقدمها حق المرأة في المساواة بالرجل إنطلاقاً من مفهوم النوع الاجتماعي تشير هذه الدراسات إلى ضرورة التوظيف السياسي للإعلام لخدمة قضايا المرأة بشكل يحقق مصلحة الفئات المهمشة مثل النساء لأنه في ظل ثقافة الديمقراطية ومفهوم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وعدم وجود سياسة واضحة لنشر هذه الثقافة تظل ثقافة النوع الاجتماعي مجهولة لدى عموم الناس (44) .

ويمكن طرح بعض الأفكار التي يمكن أن تتيهاها الإعلام في هذا الإطار ومنها :

- تكتيف حملات التوعية بمفهوم النوع الاجتماعي من خلال الدراما التلفزيونية البرامج المسموعة والمرئية .
- إعداد سلسلة من البرامج التي تشرح بالتفصيل أدوار الرجل والمرأة في المجتمع وفقاً لمفهوم النوع الاجتماعي المعاصر يتم تناولها من خلال شبكات الإذاعة المختلفة .
- يضطلع الإعلام المطبوع " الصحافة " بدور فاعل في هذا الاتجاه حيث يمكن إعداد تحقيقات وتقارير حول هذا الموضوع وإجراءات استطلاعات للرأي تنشر نتائجها وتستنشر في إشارة القضية لدى الجماهير .
- على الإعلام أن يتناول قضية الجندر في إطار مفهوم الأدوار المنوطة بالأسرة داخل المجتمع حتى قيم التوجيه غير المباشر إلى جانب التوجيه المباشر . ولنفعيل دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة النوع الاجتماعي والتوعية بحقوق المرأة يمكن اتباع عدة خطوات منها :
- العمل على تحسين الصورة الذهنية للمرأة المصرية من خلال الدراما والمسلسلات التلفزيونية والإذاعية وكذلك من خلال الصحافة المطبوعة.
- تعميق مبدأ المساواة بين الذكر والأنثى من خلال عدة برامج يتم تناولها مع التركيز على حقوق المرأة في كافة المجالات مثل مجال العمل والتعليم والصحة و . . .
- ضرورة تضييق الفجوة بين الممارسين في مجال إعلام المرأة والأكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية للنهوض بالإعلام النسائي وعد التركيز على

- المرأة كمصدر للمتعة والترفيه مع تقديم النماذج الإيجابية لدور المرأة المشارك في الحياة العامة .
- إبراز قيم التعاون بين الرجل والمرأة لتصحيح الخلل في تصوير العلاقة بينهما والتأكيد على أن التفاهم القائم على أساس مراعاة كلا الطرفين لحق الآخر في تحقيق ذاته يمكن أن يساهم إيجابيا في نجاح الطرفين .
- تطوير برامج المرأة في التلفزيون والإذاعة لتخاطب الأسرة ككل من منطلق قضايا المرأة هي قضايا مجتمعية لإزالة عنصر العزلة والتجزئة التي يتم تناول قضايا المرأة إعلاميا في ضوءها .

٩ - جهود مناهضة للتمييز ضد المرأة :

وتبني الحكومة المصرية عدة مشروعات لمناهضة التمييز ضد المرأة وتقوم ببذل الجهود لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة ومن هذه المشروعات ما تقوم به وزارة الشئون الاجتماعية في مصر من مشروعات تخص المرأة مثل مشروع حماية المرأة ومشروع المرأة المعيلة وغير ذلك من مشروعات ويهدف مشروع حماية المرأة إلى توفير سبل المعيشة الكريمة للمرأة وتحقيق التنمية والرعاية الاجتماعية لفئة خاصة من النساء اللاتي لهن ظروف طارئة مثل المطلقات والأرامل والمعرضات للعنف والمحتاجات إلى مأوى لحمايتهن وذلك من خلال توفير الإقامة والإعاشة والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والثقافية وكذلك الرعاية القانونية لهؤلاء النساء ويقدم هذه الخدمات متخصصون في كل مجال فضلا عن البرامج التنموية التي تتمثل في الندوات واللقاءات وورش العمل في مناحي الحياة كافة لتعريف المرأة بالحقوق والواجبات التي تخصها في كافة المجالات وتشتمل هذه الحماية أيضا تدريب المرأة على بعض الحرف ومحو الأمية وذلك من خلال دار خاصة بالنساء اللاتي لهن ظروف طارئة (45) . وقد أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية المصرية أربعة دور في محافظات القاهرة - الإسكندرية - بني سويف - الدقهلية وتخدم هذه الدور حوالي ١٢٠ سيدة وتعمل على مدار ٢٤ ساعة ويتم تقديم الخدمات بها للسيدات ذات الظروف الطارئة بالمجان وهناك دراسة للتوسع في إقامة عدد آخر من الدور بهدف تعميم هذه الخدمة في باقي محافظات مصر ولضمان إيجاد دار تؤدي للنساء اللاتي يتعرضن لظروف طارئة تحول دون بقاءهن في منازلهن ومن ثم تكون هذه الدور هي المستضيفة لهن بدلا من الشوارع . ولكي يمكن تفعيل مناهضة التمييز ضد المرأة في مصر **تقترح عدة توصيات يمكن الأخذ في هذا الإطار .**

- أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور أكبر في هذا الإطار من خلال نشر ثقافة عدم التمييز ضد المرأة وإقامة حملات توعية وعقد ندوات وورش عمل حول هذا الموضوع .
- التوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية الحكومية المتخصصة في رعاية المرأة وكفالتها والتي يمكن أن تقدم المزيد من الخدمات للنساء سواء بالإعاشة أو محو الأمية أو تقديم خدمات اجتماعية وثقافية وصحية .
- العمل على التوعية بعواقب التمييز ضد المرأة وما يترتب عليه من آثار قانونية فضلا عن الآثار النفسية السيئة التي يخلفها سواء لدى النساء أو الأطفال وانتهيار الأسر اجتماعيا .
- تأكيد ضرورة مساواة الرجل والمرأة وأن التمييز ضد المرأة يعد عيبا يهاني منه المجتمع ويحرم بجزيرته الكثير من الخير من جراء منع المرأة من المساهمة الفاعلة في عمليات التنمية والإنتاج .

١٠ - مراعاة قيم المجتمع المصري وعاداته :

يتميز المجتمع المصري بجملة من العادات والتقاليد التي توارثت عبر أجيال طويلة متعاقبة وهذه القيم والعادات والتقاليد تحظى بقدر هام في نفوس المصريين ومن ثم فإن أي ثقافة جديدة لا تتوافق مع هذه العادات وتلك التقاليد يتم رفضها لأول وهلة من قبل الناس وعلى ذلك يمكن نشر ثقافة المفهوم الاجتماعي والتوعية بحقوق المرأة إنطلاقا من هذه التقاليد وبشكل تدريجي منظم يتم من خلاله الانتقال من مفهوم لآخر بسهولة ويسر ودونما أن يشعر عموم الناس أن هناك مبالغ في التركيز على حقوق المرأة في مقابل إغفال ما للرجل من حقوق . لذلك يجب أن تستثمر عادات وتقاليد المجتمع المصري التي من ضمنها للمرأة مكانة خاصة في المجتمع يجب أن تحترم وأن تقدم على الرجل في كثير من الأمور ويمكن الانطلاق من هنا للتركيز على ضرورة إعطاء المرأة حقها الذي نادى به الإسلام وتوارثت عليه التقاليد والأعراف داخل المجتمع المصري إلا أن هذا الأمر سيواجه بعض الصعوبات داخل الريف المصري حيث مازالت النظرة إلى المرأة داخل المناطق الريفية متدنية لاعتبارات انتشار الأمية والفقر وشيوع مفهوم الولد على البنت داخل هذه المناطق .

ولا يجب الاستسلام لهذه الصعوبات وإنما لابد من ابتكار وسائل وأساليب تتناسب مع طبيعة الريف والمناطق العشوائية للتنوعية بمفهوم النوع الاجتماعي ومنها :

- إقناع ذو الرأي والشأن في القرى المصرية بمفهوم النوع الاجتماعي بشكل بسيط ويتوافق مع التقاليد والقيم الريفية ومن ثم يمكن الاعتماد على هؤلاء كقادة رأي طبيعيين لنشر ثقافة النوع الاجتماعي .
- استثمار الفرص والمناسبات المختلفة لنشر ثقافة النوع الاجتماعي وبيان أهمية إعطاء حقوق المرأة داخل المجتمع وما له من إيجابيات على الأولاد والزوج والمجتمع كله وذلك بشكل بسيط .
- التركيز من خلال خطباء المساجد ورجال الدين المسيحيين في أوساط المجتمع المصري على إبراز نظرة الإسلام والمسيحية للمرأة باعتبارها عنصر فاعل داخل المجتمع وضرورة مساواتها بالرجل واستثمار الخطاب الديني لنشر ثقافة النوع الاجتماعي لاسيما داخل القرى والمناطق العشوائية .
- التوسع في فتح فصول محو الأمية بالقرى والعشوائيات واستثمار ذلك في تعليم الفتيات والصبية الصغار حقوق كل طرف وواجباته تجاه الآخر واحترام الولد للبنت واحترام للولد داخل المجتمع الواحد وغرس قيم الشهامة والشجاعة وضرورة أن يتطلب ذلك معاملة الأنثى معاملة كريمة .

ولتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع المصري بما يتلائم مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع يجب أن ينطلق ذلك من الداخل الذي يتناسب على طبيعة الشعب المصري وهو العرف والعادات إلى جانب القيم الدينية سواء في الديانة الإسلامية أو المسيحية فكلتا الديانتين ترفض التمييز ضد المرأة وتطالب بإعطاءها كافة حقوقها فالعلاقة بين الرجل والمرأة وفقا للإسلام تقوم على أساس التكامل بين أدوارهما وهو ما يسمى بالتكامل الوظيفي ومن مقاصد هذا التكامل حدوث السكن والمودة والرحمة بين الزوجين فإذا كان الجنسان يتمايزان في الصفات العضوية والحيوية والنفسية فإن من الطبيعي أن يتمايز في الوظائف الاجتماعية دونما تميز لجنس على الآخر وأن التكامل بين الجنسين يكون في الحقوق والمسئوليات وهو ثمرة العدل الذي قامت عليه العلاقات في الإسلام (46) . وكذلك ترفض المسيحية التمييز بين البشر وفقا للجنس وأن الإنسان يعامل وفقا لأعماله سواء كان ذكرا أم أنثى لا فرق بين الاثنين إلا بالعمل وإثبات الذات والكفاءة في أداء الواجب . ولذلك فإن التركيز على نشر ثقافة النوع الاجتماعي في مصر إذا انطلقت من منطلق ديني فإن القبول والاستجابة بين أفراد المجتمع ستكون أكبر لاسيما في المجتمعات الريفية والمجتمعات العشوائية التي مازال للخطاب الديني فيها الأثر الأكبر بفعل توارث عادات وتقاليد كثيرة تتماشى مع تعاليم الأديان . وللتفعيل لنشر ثقافة النوع الاجتماعي في مصر من منطلق مراعاة القيم والعادات والتقاليد في المجتمع المصري فلا بد من صياغة مبادرات شاملة تصوغها منظمات المرأة والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية المصرية ومنظمات حقوق الإنسان وتطرحها الأحزاب السياسية ضمن برامجها الانتخابية في الانتخابات القادمة في نوفمبر ٢٠٠٥ (٤٧) وبالتوازي مع هذه الخطوات لابد من إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وأن يعطي نصيب أكبر لمشاركة النساء في الحياة السياسية لكي يتمكن من الحصول على نصيب أكبر من حقوق المرأة من خلال تواجدهن بالمجالس التشريعية .

المصدر

<http://www.kenanaonline.com/page/2919>

كنانة أون لاين - ثقافة عامة ومعلومات

مقدم المحتوى : المتحدة للبرمجيات - أ / ثروت شلبي

